مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٠٨

الخميس، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جايي	الصين
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إينشوستي جوردن
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد قنديل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد القاسم وين، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، والسيد فيستوس موغاي، رئيس لجنة الرصد والتقييم المشتركة إلى المشاركة للمشاركة في هذه الجلسة.

ويشارك السيد موغاي في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جوبا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد وين.

السيد وين (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لإتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان. وسأقتصر في ملاحظاتي على معلومات مستكملة عن الحالة السياسية والأمنية منذ تعميم التقرير في ١٨ تموز/يوليه، وسأدلي ببعض التعليقات الإضافية.

وفيما يتعلق بنشر قوة الحماية الإقليمية وبانتهاكات اتفاق مركز قوات حفظ السلام، ليس لدي ما أضيفه إلى التقرير الصادر مؤخرا. لكن أود أن أؤكد على إنه بينما تواصل قوة الحماية الإقليمية عملية النشر – نتوقع إحراز بعض التقدم مع وصول الوحدتين الرواندية والإثيوبية في غضون الشهرين المقبلين – لا تزال عملية السلام في جنوب السودان تواجه عددا من التحديات. وعلى سبيل الأولوية، يجب علينا التغلب على هذه التحديات، إن أردنا تحقيق أقصى استفادة من الفرصة التي هيأتها نشر قوة الحماية الإقليمية في جوبا وإعادة البلد مرة أخرى إلى طريق السلام والاستقرار المستدامين.

أولا، أود أن أقول بضع كلمات عن البيئة الأمنية، التي لا تزال متقلبة للغاية. ومن الواضح أن جنوب السودان تحتاج إلى وقف لإطلاق النار يتسم بالفعالية والمصداقية. ومنذ إعلان الحكومة لوقف إطلاق النار من جانب واحد في حزيران/يونيه، كانت هناك تقارير مثيرة للقلق عن نشاط العمليات العسكرية في المنطقة الاستوائية الكبرى وولاية أعالي النيل. تلقت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ٧ تموز/يوليه تقريرا يتمتع بمصداقية يفيد بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد تحرك نحو ماتيانق في ولاية أعالي النيل، وبعد ذلك نشب قتال عنيف. ويبدو أن الهجوم يهدف إلى الاستيلاء على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة حتى باقاك. كما استمرت الاشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان – المعارضة وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان قرب توريت في ولاية شرق الاستوائية، حيث اضطرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مؤخرا إلى تعزيز وجودها بسبب القتال العنيف في المنطقة. ومن الواضح أن طابع تلك العمليات يتعارض مع وقف إطلاق النار الأحادي الجانب الذي أعلنته الحكومة.

ثانيا، أعلنت الحكومة عن التزامها بتهيئة بيئة مؤاتية للحوار الوطني، وهو ما يجب بالطبع الترحيب به وتشجيعه. وفي الوقت نفسه، كانت هناك مؤخرا بعض القرارات التي تقوض تلك الالتزامات. في ١٧ تموز/يوليه، تم إصدار مرسومين جمهوريين، باستبدال ستة أفراد من الجيش الشعبي لتحرير السودان – المعارضة في الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية، المرتبطين برياك مشار، بأعضاء يؤيدون النائب الأول للرئيس النائب الأول للرئيس تعبان دينق قاي، وذلك بالتأكيد يستبعد جهة أساسية أخرى لعملية السلام.

وفي ١٨ تموز/يوليه، تم حجب مواقع وسيطتين إعلاميتين هامتين بعد أن انتقدتا الحكومة، الأمر الذي يثير مرة أخرى تساؤلات بشأن احترام حرية التعبير. وفي ١٠ تموز/يوليه، اعتقلت أجهزة الأمن الوطنية المدير العام لهيئة الإذاعة الوطنية لجنوب السودان التي تديرها الدولة. ونفهم أنه قد تم الإفراج عنه الآن، ولكن من الواضح أن جميع تلك الأعمال تشير إلى ضرورة أن تبذل سلطات جنوب السودان المزيد من الجهود المتواصلة من أجل تهيئة بيئة مواتية لإجراء حوار وطني ذي مصداقية.

وفيما يتعلق بالحوار الوطني، نعتقد أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان أن تكون العملية شاملة للجميع وشفافة، وأن تجري في أجواء من الحرية والأمن وأن تكون لها نتائج واضحة تكمل اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان وأن يدعمها توافق آراء سياسي واسع بما فيه الكفاية بين جميع القوى السياسية في البلد. وهذا أمر بالغ الأهمية لضمان ألا تنأى المعارضة بنفسها عن الحوار الوطني أو ترفضه وألا يؤدي ذلك إلى مزيد من المنازعات والقتال والتجزؤ والتشريد في البلد.

وأشدد على أن الرئيس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، سيقدّم إحاطة إعلامية إلى المجلس عن حالة تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان وعن عملية التنشيط المقترحة التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والتي أقرها مؤتمر قمة تلك الهيئة. وسيتوقف نجاح هذه المبادرة حتماً على مدى تقبل الحكومة والمعارضة لها والتزامهما بتنفيذها تنفيذاً كاملاً. إن مبادرة الهيئة الحكومية الدولية هذه تمثل تطورا هاما، يتطلب دعماً دولياً نشطاً، بما في ذلك من مجلس الأمن. ولذلك، أشجع مجلس الأمن على أن يُعرب، مرة أخرى، عن تأييده الكامل للعملية التي تقودها الهيئة وأن يحث جميع أصحاب المصلحة في جنوب السودان على تبني تلك العملية بوصفها فرصة حقيقية لاستعادة السلام في البلد.

في الختام، أود أن أشدد على أهمية وحدة المقصد في المنطقة، وكذلك الوحدة بين المنطقة وبقية المجتمع الدولي والحاجة إلى أن يبعث جميع الأعضاء المعنيين من المجتمع الدولي برسالة قوية إلى أصحاب المصلحة في جنوب السودان مفادها أن الوضع الراهن أمر غير مقبول وغير مستدام. لقد طال انتظار حدوث تغيير في السلوك لصالح شعب جنوب السودان، وينبغي ألا يُسمح باستمرار السعي إلى تحقيق أهداف سياسية باستخدام العنف والذي لا يزال، للأسف، يؤدي إلى خسائر فادحة في صفوف أبناء شعب جنوب السودان.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد وين على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد موغاي.

السيد موغاي (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، سعادة السيد ليو جيايي، على التكرم بدعوتي لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن اليوم.

يذكر المجلس أنه عندما قدمت إحاطتي الإعلامية الأخيرة في آذار/مارس (انظر S/PV.7906)، كنا نواجه أعمالاً عدائية غير مسبوقة تستهدف المدنيين والتي أسفرت عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وزيادة هائلة في عدد اللاجئين والمشردين داخلياً وعن أزمة إنسانية مفزعة في البلد. وفي ذلك السياق، طرحتُ الأسئلة التالية: كيف يمكننا وقف القتال؟ وكيف يمكننا أن نوقف موت الناس جوعاً، وكيف نضمن إشراك جميع الأطراف – من مجتمعات محلية وأصحاب مصلحة – في عملية السلام بما يتيح تحقيق السلام والإغاثة والشمول؟

وعقب تلك الإحاطة على الفور، وضع فريقي مبادرة ”صوت واحد“ وصاغ مشروعها، وهي رسالة من ١٢ نقطة، موجهة منا جميعاً إلى قيادة جنوب السودان، تطالب بوقف الأعمال العدائية واستعادة وقف دائم لإطلاق النار. وهذه الرسالة تظل وجيهة وهامة اليوم كما كانت عند كتابتها. وهي تحظى بمباركة رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فخامة

السيد هايليماريام دسالن، رئيس وزراء إثيوبيا، وتستهدف الدخول في جولة مشاورات مستمرة وشاملة مع جميع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، تمشياً بالتحديد مع التزامنا بمبادرة ”صوت واحد“ والسعي إلى السلام.

وقد واصلتُ الحوار المنتظم والصريح مع رئيس جمهورية جنوب السودان، فخامة السيد سلفاكير مايارديت، والنائب الأول لرئيس الجمهورية، الجنرال تابان دينق قاي، مع استمرار التأكيد على رسالة السلام والإغاثة الإنسانية والشمول السياسي. والتقيت مع رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية ومجلس وزراء الهيئة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، معالي السيد فقي محمد، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وقدمت إليهم إحاطات إعلامية. كما التقيت فخامة السيد عمر البشير، رئيس السودان؛ وفخامة السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس أوغندا، وفخامة السيد أوهورو كينياتا، رئيس كينيا، لغرض إيجاد مخرج من دوامة العنف المتصاعد والأزمة الإنسانية.

وأناشد الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وشركاءنا الدوليين اعتماد مبادرة ”صوت واحد“ في جهودنا المشتركة للتواصل مع قادة جنوب السودان. وأشدد على ضرورة أن يقوم قادة المنطقة بمواءمة رسائلهم وإجراءاتهم من أجل الحيلولة دون تدهور الحالة في جنوب السودان بقدر أكبر. وقد أعرب زعماء المنطقة عن بالغ القلق إزاء تصاعد العنف مؤخراً والانتهاكات المستمرة لوقف إطلاق النار الدائم وتفاقم الحالة الإنسانية في البلد. وشددوا على أن النزاع في البلد يتطلب حلاً سياسياً، لا عسكرياً. وطالبوا بشمولية واسعة في الحوار بين الأطراف المتحاربة.

وفي جنوب أفريقيا، اجتمعت مع نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، فخامة السيد سيريل رامافوزا، بصفته المبعوث الخاص لجنوب أفريقيا إلى جنوب السودان. واجتمعتُ أيضاً مع الدكتور رياك مشار، النائب الأول السابق لرئيس جمهورية جنوب السودان. وكانت الرسالة التي نقلتها إلى السيد مشار هي نبذ العنف وإعلان وقف لإطلاق النار من جانب واحد والمشاركة في الحوار الوطني. وقد رفض القيام بذلك. بيد أنه طالب بإطلاق عملية سياسية جديدة للمنطقة خارج جنوب السودان.

كما خصصت وقتا للاجتماع مع بعض أصحاب المصلحة السودانيين من صفوف المعارضة والمقيمين حالياً خارج البلد، حيث اجتمعت مع السيدة ريبيكا نياندينق قرنق دي مبيور ومع المعتقلين السابقين باقان أموم وكوستي مانيبي والسيد ماجاك داقوت والسيد سيرينو هيتنق. واجتمعت أيضاً مع السيد لام أكول، وتوماس سيريلو، وجيمس أوريمبا وغيرهم للاستماع إلى شكاواهم. وكانت رسالتي إليهم جميعاً هي أن هؤلاء الذين لا يزالون يقتتلون يجب أن يتوقفوا فوراً لمصلحة البلد الذي يدّعون أنهم يكنّون له حباً كبيراً، وأن جميع الأطراف الجادّة ينبغي أن تتبع المسار السياسي للعودة إلى عملية السلام.

ومن حيث المبدأ، رحب معظمهم برسالتي. وعلى غرار السيد رياك مشار، فقد طالبوا بوقف لإطلاق النار عبر المفاوضات وأعربوا عن استعدادهم للمشاركة في عملية سياسية ذات مصداقية خارج جنوب السودان، الأمر الذي قد يؤدي إلى عودتهم مع تنفيذ اتفاق السلام.

في هذا الصدد، شددوا على أهمية نشر قوة الحماية الإقليمية. وآمل أن نتمكن من العمل بكل هذا التصميم، على دفع الحوار السلمي والمفتوح والشفاف قدما، وذلك أمر حتمي إذا أردنا تحقيق عملية سياسية شاملة للجميع وإسكات الأسلحة.

ووفقا لذلك، عقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء الدول والحكومات في أديس أبابا في ١٢ حزيران/يونيه، وعقب توصيتي، قرروا عقد منتدى رفيع المستوى للتنشيط للأطراف في اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، بما في ذلك المجموعات الانفصالية،

بغية مناقشة التدابير الملموسة الرامية إلى استعادة وقف دائم لإطلاق النار والعودة إلى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام ووضع جدول زمني واقعي وتنقيح وتنفيذ الجدول الزمني للانتخابات الديمقراطية في نهاية المرحلة الانتقالية.

ونحن نرحب بذلك القرار المناسب التوقيت لقيادة الهيئة من أحل اغتنام الفرصة لإنهاء القتال الطائش وتنشيط تنفيذ اتفاق السلام واستعادة الأمل لشعب جنوب السودان. ولا يعد تنشيط تنفيذ اتفاق السلام، إعادة التفاوض. وسيستكشف المنتدى استكشاف الخيارات التي يمكن أن تستعيد حيوية عملية السلام وأهميتها. ويحدونا الأمل في أن تجري عملية التنشيط هذه بروح السلام وشمول الجميع والتوافق. وآمل أن يجري طرح جميع المقترحات المعقولة والإيجابية لاستعادة وتعزيز التنفيذ الفعال لاتفاق السلام، ومناقشتها والنظر فيها خلال المنتدى. وأشجع جميع الأطراف والجماعات غير المشاركة حاليا في العملية على اغتنام هذه الفرصة لوضع البلد أولا، وتقديم تنازلات، والتوافق لما فيه مصلحة السلام.

ووفقا لولاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إجتمع مجلس الوزراء في ٢ تموز/يوليه، واعتمد مبادئ توجيهية ومصفوفة إرشادية، لعقد منتدى رفيع المستوى للتنشيط، في غضون ثلاثة أشهر. وتهدف عملية التنشيط إلى ضمان أكبر قدر ممكن من التشاور مع أصحاب المصلحة وتقديم المقترحات التي يمكن أن تجعل تنفيذ اتفاق السلام أكثر ملاءمة واستمرارية واستدامة.

وفي نهاية المطاف، فإن نجاح تلك العملية سيتطلب استعداد الأطراف لإبرام اتفاق سلام، واستعداد المجموعات الانفصالية للتوافق بين بعضها البعض، من الناحية السياسية. وقد أتيحت لنا فرصة، علينا جميعا اغتنامها. وأعتقد أنه باتباع الهيئة نهجا حازما وموحدا، إلى جانب الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وبتعاون قادة جنوب السودان، يمكننا استعادة الأرض المفقودة واستعادة الأمل لشعب جنوب السودان.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد موغاي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد وين والرئيس موغاي، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وفيما يخص جنوب السودان، إستمعنا إلى الكثير من الوعود. ونسمع وعودا من قادة جنوب السودان، بأنهم سيصبحون أخيرا جادين بشأن إحلال السلام. ونسمع وعودا بأنهم سيتيحون وصول المعونة للجوعى والمرضى، فضلا عن وعود بعدم مضايقة العاملين في المجال الإنساني عندما يحاولون القيام بأعمالهم. وعلى أساس تلك الوعود، يطول انتظار مجلس الأمن ويطول. ونحن ننتظر تغير الأمور في جنوب السودان، ولكن لم يتغير أي شيء في البلد. ويتواصل العنف. وتتم الإفادة عن وقوع فظائع مروعة أصبحت تقريبا حدثا روتينيا. ويواصل الناس الفرار عبر حدود جنوب السودان إلى البلدان المجاورة. ولا يزال حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، يواجهون عقبات في الاضطلاع بولايتهم المتعلقة بحماية المدنيين. ويمنع العاملون في المجال الإنساني من إيصال المساعدات المنقذة للحياة.

وبالنسبة لشعب جنوب السودان، فإن الحياة أسوأ من أي وقت مضى. ويتعين على المجلس أن يقوم بمساءلة الأطراف الفاعلة في الميدان، على نقضها لوعودها. ولننظر أولا في العنف، حيث دأب المجلس على الدعوة إلى وقف إطلاق النار في جنوب السودان منذ تصاعد القتال قبل أكثر من عام. وفي أيار/مايو، أعلنت الحكومة وقف إطلاق النار من جانب واحد، ولكن عوض وقف القوات الحكومية لإطلاق النار، فقد فتحت جبهات قتال جديدة. إن هذه العمليات العسكرية تجبر آلاف الأشخاص على الخروج من ديارهم. وقد أدى القتال إلى إجلاء

عشرات العاملين في المجال الإنساني، تاركين المدنيين بدون أي مساعدة. يالها من حالة مثيرة للسخرية حقا.

إن الالتزام بوقف إطلاق النار ليس سوى نقض لأحد الوعود، وعدم حماية المدنيين هو نقض آخر. قبل بضعة أسابيع، حاول حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة الوصول إلى دار أيتام لمساعدة ٢٥٠ طفلا وحمايتهم من الأذى. وقامت الأمم المتحدة بعملها، ولكن السلطات لم تسمح بمرور حفظة السلام. ومن الصعب تصديق ذلك، لكن ذلك هو الذي حدث. ولحسن الحظ، تمكنت الأمم المتحدة في نهاية المطاف من الوصول إلى هناك متأخرة، لكن لم يتم الوصول إلى باقي المدنيين. وهم لا يزالون محاصرين بسبب القتال، ولا يتلقون أي مساعدة من أي نوع.

وقد خففت المساعدات الإنسانية من المجاعة في بعض أنحاء البلد، ولكن الاتجاه العام يزداد سوءا، وليس ثمة تحسن. وبلغت مستويات الجوع في جنوب السودان مستويات غير مسبوقة. ويعاني أكثر من ٦ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد حاليا، وهم يشكلون نصف سكان جنوب السودان. ويوجد ١,٧ مليون شخص على حافة الموت جوعا بسبب عجز وكالات المعونة عن الوصول إليهم. ووفقا لإحصاءات الأمم المتحدة، فإن حزيران/يونيه كان أسوأ شهر من حيث إمكانية وصول عمال المعونة حتى الآن هذا العام. ورغم وعود الحكومة بالتوقف عن ذلك، فإنها لا تزال تطلب من المجموعات الإنسانية دفع رسوم باهظة فقط لمواصلة العمل في البلد. إن دوائر العمل الإنساني قادر على تقديم المساعدة، ولكن يتعين على الحكومة والمقاتلين في الميدان، السماح لأفراده بالوصول إلى السكان المحتاجين.

وباختصار، فقد انقضى شهر آخر من دون أي تحسن على أرض الواقع. وفي شهر آذار/مارس، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2017/4) مع عدد من المطالب المحددة. وقمنا بدعوة الطرفين إلى وقف القتال والالتزام بالعملية السياسية والسماح بإمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية دون عوائق، لكن لم يتم تقريبا تنفيذ أي من تلك الخطوات. ويجب أن يكون المجلس على استعداد لإخضاع الطرفين للمساءلة على تقاعسهما واستمرارهما في التسبب في معاناة شعب جنوب السودان. ويجب على المجلس أن يضغط على الطرفين، لكي يدفعهما إلى تغيير سلوكهما. وينبغي أن يبدأ ذلك بفرض المزيد من الجزاءات المحددة الأهداف، وفرض حظر على توريد الأسلحة. ومن شأن هذه التدابير أن تبين أن المجلس جاد في ضغطه من أجل إنهاء القتال والعودة إلى طاولة المفاوضات.

وتقدر الولايات المتحدة أن المنطقة قد عينت مبعوثا خاصا جديدا وسوف يعقد منتدى رفيع المستوى للتنشيط لدعم وقف إطلاق النار في العملية السياسية. ويحظى منتدى جنوب السودان بتأييد واسع النطاق من جانب الشركاء الدوليين، بما في ذلك تأييد الاتحاد الأفريقي. ومن المفجع أن يظهر دعم المنتدى الجديد، أن الشركاء الدوليين لا يثقون في اتخاذ قادة جنوب السودان خطوات حقيقية للوفاء بالتزاماتهم كموقعين على اتفاق السلام لعام ٢٠١٥.

وقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات. وتشكل عملية التنشيط آخر فرصة لإنقاذ اتفاق السلام. ويحدو الولايات المتحدة أمل كبير في أن تؤدي إلى تحقيق نتائج واقعية ومجدية. وإذا لم يشارك قادة جنوب السودان في المنتدى الرفيع المستوى بحسن النية ويلتزمون بالمواعيد التي حددها، فستضطر الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في موقفها وأولوياتها، فيما يتعلق بدعم اتفاق السلام وهيئاته المنفذة.

وخلاصة القول أننا نريد أن تنجح هذه الوساطة الإقليمية، ونحن بحاجة إلى أن نرى قادة جنوب السودان منخرطين حقا فيها في نهاية المطاف. فشعب جنوب السودان يستحق قادة يفون بوعودهم.

ولم يتخل أبناء الشعب عن الأمل في تحسن الأوضاع حتى وهم يواجهون هذه المحن الشديدة. إن هناك بلدة تقع على بعد بضع ساعات جنوب العاصمة، يتردد أن ٧٠ في المائة من سكانها قد فروا عقب اندلا ع القتال. غير أن مجموعة صغيرة من الأطفال، بمن فيهم العديد من الأيتام، مكثوا ووجدوا مأوى في مدرسة كاثوليكية محلية. ويتطوع ١٤ مدرسا في تلك المدرسة، وفقا لتقرير صادر عن الأمم المتحدة، لمساعدة أولئك الأطفال. وشعار المدرسة هو: لا يمكننا الاستسلام.

وعندما سُئل هؤلاء الأطفال عما يريدونه، رد طفل ببساطة:

”أريد أن أتوسل إلى قادتنا أن يعملوا على إحلال السلام في جنوب السودان، بحيث يتمتع الأطفال السودانيون الجنوبيون بحياتهم على النحو الذي كانوا يتمتعون بها قبل وقت طويل.“

إن هؤلاء الأطفال يواجهون تحديات مستحيلة، ولم يتخلوا عن الحلم بالسلام في جنوب السودان. ولا يمكننا نحن أن نتخلى عنه. ويمكننا، نحن في المجتمع الدولي، بل ويجب علينا، أن نعمل لتحويل وعد السلام إلى حقيقة واقعة.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد وين، والرئيس موغاي على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعيد التأكيد على دعم المملكة المتحدة الكامل لعملهما ولعمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

إنني لا آخذ الكلمة عادة قبل إجراء مشاورات، غير أن الحالة المروعة في جنوب السودان تجبرني على أن أتكلم.

لقد كان ينبغي لشعب جنوب السودان أن يحتفل بعيد استقلال ذلك البلد الفتي قبل أسبوعين. وكان ينبغي له أن يحتفل بست سنوات من التقدم، ست سنوات في عمر بلد يتعلم أن يقف على قدميه. ولكن بعد ست سنوات، لم يقف جنوب السودان على قدميه. إنه بالكاد يحبو، يخنقه قادته، الذين يفضلون العمل لتحقيق مآربهم الشخصية بدلا عن مساعدة بلدهم. لقد تركت ست سنوات من حكمهم أكثر من نصف السكان من دون غذاء كاف – وجعلت ستة ملايين شخص يعتمدون على المساعدة الإنسانية لمجرد البقاء على قيد الحياة.

ولا يخطئن أحد: إن هذه أزمة من صنع البشر، أزمة كان أمام قادة جنوب السودان ست سنوات لمنع حدوثها. ولكنهم صبوا الوقود على النار، بدلا من المساعدة. يكفينا فحسب النظر إلى استمرار القتال في جميع أنحاء البلد بين الحكومة وقوات المعارضة. ففي باقاك، على سبيل المثال، أدى الهجوم الحكومي إلى تشريد آلاف المدنيين إلى إثيوبيا. وتم إجلاء العاملين في مجال تقديم المعونة. وازدادت الحالة الإنسانية، البائسة بالفعل، سوءا. ومع ذلك، عندما يجري سؤال الحكومة عن باقاك، نسمع قصصا تختلف باختلاف الأشخاص. البعض يقول إنه لم يحدث عنف هناك. ويجادل آخرون بأن الهجوم كان دفاعا عن النفس. فلنكن واضحين: إن أعمال عنف تقع هناك، وهي ليست دفاعا عن النفس. إنها انتهاك صارخ لوقف إطلاق النار الذي أعلنه الرئيس سلفاكير قبل بضعة أشهر فقط.

ولم تكتف حكومة جنوب السودان بتضليل شعبها والمجتمع الدولي، بل عمدت إلى تكميم وسائط الإعلام بصورة منهجية وتقييد إمكانية الوصول إلى المعلومات. وقد أُمر مزودو خدمات الإنترنت في جنوب السودان يوم الجمعة الماضي بحجب وسائط الإعلام التي تنشر ما لا ترضى عنه الحكومة. ووردت تقارير عن اعتقال رئيس قناة التلفزيون الحكومية لعدم بثه خطاب الرئيس كير بمناسبة عيد الاستقلال.

وتقول الحكومة إنها ملتزمة بحرية وسائط الإعلام، غير أن أعمالها تدل على خلاف ذلك. فما تقوله حكومة جنوب السودان لا يمت بصلة إلى ما تفعله. وفي حزيران/يونيه، شهدنا عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية ١٠٠ مرة، وهو أكبر عدد

من أعمال العرقلة يتم في شهر واحد حتى الآن منذ بداية عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، منعت القوات الحكومية مراقبي وقف إطلاق النار، في مناسبات متعددة، من التحقيق في حوادث العنف المبلغ عنها. كل ذلك في انتهاك واضح لاتفاق السلام، وكله على حساب شعب جنوب السودان.

وإلى أن نرى أفعال الحكومة وقد توافقت مع أقوالها، فليس أمام المجلس أي خيار سوى اتخاذ تدابير لحماية السلام والأمن. وذلك يعني، بالنسبة للمملكة المتحدة، العودة إلى مسألة فرض حظر على توريد الأسلحة إلى جنوب السودان مرة أخرى. ويجب علينا جميعا أن نفعل كل ما في وسعنا لوقف تدفق الأسلحة غير المنضبط الذي يغذي هذا العنف.

وبالتوازي مع ذلك، ينبغي أن نواصل العمل مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لدعم مبادرتها المتعلقة بمنتدى التنشيط رفيع المستوى. ويجب أن تكون الأولوية الأولى لذلك المنتدى إنهاء القتال. وسيتطلب ذلك التوصل إلى وقف لإطلاق النار عن طريق التفاوض أو إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية بين مجموعة واسعة وهامة من الجهات المسلحة. وسيتطلب مبادرات وطنية ومحلية، ويجب أن نكون واضحين في القول بأن أي جهة تعرقل السلام ستواجه عواقب عملها.

غير أننا، في الحقيقة، ذكرنا كل هذا من قبل. ففي هذه القاعة، قلت في أيار/مايو (انظر S/PV.7950)، إننا لم نف بعد بمسؤولياتنا بوصفنا مجلس الأمن تجاه شعب جنوب السودان. وأخشى أن ذلك لا يزال هو الحال بعد مضي شهرين. وما زالت الأطراف تُقدم العنف على السلام. ولا يمكن لذلك أن يستمر. إن لدينا فرصة فريدة قبل نهاية موسم الأمطار لإحراز تقدم ملموس في جنوب السودان. وإذا أخفقنا في جهودنا، فإن جنوب السودان سيدخل سنة خامسة من النزاع. وذلك ببساطة أمر مؤلم جدا بالنسبة لبلد لا يتجاوز عمره ست سنوات.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد وين، على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا والمتوازنة والثاقبة، كالعادة. كما إننا ممتنون جدا للرئيس موغاي، ذاك الرجل الحكيم جدا الذي ينتمي إلى منطقتنا والذي نعتز به اعتزازا كبيرا، على ملاحظاته وعلى جهوده المتفانية للاضطلاع بمسؤوليات صعبة في ظل ظروف صعبة. وسنظل نحن، في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مدينين له.

يمثل تدهور الحالة الأمنية في جنوب السودان مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا في المنطقة. فعلى الرغم من إعلان فخامة الرئيس سلفاكير وقف إطلاق النار من جانب واحد، وهو أمر نقدره، استمر القتال دون هوادة في أنحاء عديدة من البلد، بما لذلك من عواقب وخيمة على السكان المدنيين. ويُظهر التصعيد الأخير للنزاع في ولاية أعالي النيل وإعلان حالة الطوارئ في أربع ولايات مدى تدهور الحالة.

إن وقف جميع الأعمال العدائية والعنف في البلد هو في الواقع مسألة ذات أولوية ملحة إذا أردنا تخفيف معاناة شعب جنوب السودان، الذي عانى كثيرا لفترة طويلة جدا. ومن شأن ذلك تهيئة بيئة مواتية لمعالجة الحالة الإنسانية العصيبة، بما في ذلك بتيسير وصول المساعدات الإنسانية. ولا يزال ارتفاع عدد الحوادث والعقبات التي تواجهها الوكالات الإنسانية، بما في ذلك قتل العاملين في المجال الإنساني ومنع وصول الإمدادات الإنسانية، يشكل تحديات خطيرة ومصدر قلق بالغ. وندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتسهيل إمكانية الوصول دون عراقيل إلى السكان المتضررين.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى التعجيل بتكثيف جهوده لتقديم المساعدة الإنسانية لإنقاذ الأرواح ودعم شعب جنوب السودان الذي يعاني. لقد وردت تقارير عن وقوع حوادث، من جانب كلا الطرفين، تؤثر على وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، الأمر الذي منع أفرقة آلية الرصد من القيام بواجباتها.

وبقدر تقديرنا للجهد المبذول، من الصعب للغاية الحديث عن حوار سياسي مشترك شامل للجميع فيما يستمر القتال في جميع أنحاء البلد. ولذلك السبب، يجب على جميع الأطراف نبذ العنف والتعجيل باتخاذ خطوات مشتركة لوقف جميع الأعمال القتالية.

وكما كررت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فإن التنفيذ الكامل لاتفاق السلام لعام ٢٠١٥ يظل السبيل الوحيد إلى إنهاء النزاع واستعادة السلام والاستقرار في جنوب السودان. ويشكل عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الاتفاق بالفعل مصدر قلق كبير، مما يستلزم تنشيط عملية السلام بغية كفالة التنفيذ الكامل للاتفاق من خلال زيادة الشمول والتسامح والمصالحة.

وفي ذلك السياق، قرر مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية عقد منتدى تنشيطي رفيع المستوى لأطراف الاتفاق على وجه الاستعجال، بما في ذلك الجماعات غير المشاركة في العملية حاليا، لمناقشة تدابير ملموسة لاستعادة الوقف الدائم لإطلاق النار والتنفيذ الكامل لاتفاق السلام ووضع جدول زمني منقح وواقعي للتنفيذ المؤدي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية في نهاية الفترة الانتقالية.

وأقرت الدورة الاستثنائية السابعة والخمسون لمجلس وزراء الهيئة مصفوفة ومبدأ توجيهيا واضحين للمنتدى الرفيع المستوى بشأن التنفيذ. ويتوقع عقد اجتماع لمجلس وزراء الهيئة ورؤساء الأركان قريبا في جوبا بشأن المصفوفة والمبدأ التوجيهي المعتمدين. ومن المتوقع أن يسافر مجلس الوزراء إلى جوبا يوم الاثنين المقبل. وعليه فإن من المناسب أن يقدم مجلس الأمن دعمه القوي في هذا الصدد، بل يجب عليه أن يقدم الدعم دون تحفظ إلى هذه الجهود الإقليمية، وأن يبعث رسالة قوية وموحدة إلى جميع الأطراف في جنوب السودان ليحثها على المشاركة البناءة والجدية في عملية السلام. ونكرر تأكيد أهمية الحفاظ على وحدة الهدف بين الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، في البحث عن السلام الدائم والأمن والاستقرار في جنوب السودان.

وقد واصل الرئيس موغاي الدعوة لبعض الوقت، مثلما فعل من قبل، إلى أن يكون التكلم بصوت واحد هو المبدأ التوجيهي الذي ينبغي أن نسترشد به جميعا. وربما يكون ذلك هو الحل السحري الذي نحن بحاجة إليه لإحراز تقدم جدي صوب السلام في جنوب السودان: صوت واحد وعمل موحد. وقد يكمن الحل أحيانا فيما هو بسيط وأقل تعقيدا.

وأود أن أضيف في ذلك الصدد، أنه ليس هناك بديل يعوّل عليه للجهود التي تضطلع بها الهيئة الحكومية الدولية بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونحن في منطقة الهيئة الحكومية الدولية سنظل دائما على عزم ثابت على التعاون مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تحقيق السلام الدائم في جنوب السودان. وقد تجلى ذلك في القرار الأخير لمؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية ومجلس الوزراء الذي أكد مجددا عزم المنطقة على العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تنشيط جهود الهيئة. وقد أيّد الاتحاد الأفريقي في الدورة العادية التاسعة والعشرين لجمعيته تلك الجهود الإقليمية أيضا، بما في ذلك عقد المنتدى التنشيطي الرفيع المستوى لاتفاق السلام. ونشجع جهود التنسيق والتعاون هذه من جانب الهيئة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ونحث على مواصلتها بغية زيادة تعزيزها. وأكرر مرة أخرى الدعوة إلى مبدأ التكلم بصوت واحد.

أخيرا، وبغض النظر عما نبذله في المنطقة وبقية المجتمع الدولي من جهود، فإن نجاح عملية التنشيط – ونحن نواصل التصدي للتحديات الهائلة التي تواجه جنوب السودان – يتوقف إلى حد كبير على استعداد جميع الأطراف المعنية. ويحدونا الأمل في أن ترتقي جميع الأطراف السودانية الجنوبية إلى مستوى

التحدي، وأن تعمل على استعادة السلام عن طريق الحوار والمصالحة حقيقيين.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشاطر المتكلمين الآخرين تقديم الشكر إلى السيد وين والسيد موغاي على إحاطتيهما الإعلاميتين على التوالي.

وكما أشير في هذه القاعة في الشهر الماضي (انظر S/PV.7982) فقد انقضت ست سنوات منذ أن أعلن جنوب السودان نيل استقلاله، غير أنه لم يهنأ بهذا الحدث لأن البلد لا يزال غارقا في أزمة عميقة، ولا يزال ٦ ملايين من مواطني جنوب السودان يواجهون انعدام الأمن الغذائي علاوة على تشريد ملايين آخرين من ديارهم بسبب النزاعات المسلحة.

وسيكون بياني موجزا جدا لأن بعض الزملاء الذين سبقوني قد حللوا كثيرا من النقاط التي كنت سأتطرق إليها، وتحديدا على سبيل المثال، ما قاله السفير سيسون فيما يتعلق بمجموعة الالتزامات التي لم تنفذ خلال الأشهر القليلة الماضية، والشعور بالإحباط نتيجة العقبات التي لا تزال تضعها حكومة جنوب السودان أمام مهام قوات الأمم المتحدة هناك. بالمثل، وكما ذكر السفير رايكروفت مؤخرا، فنحن مقتنعون تماما بأن هذه الأزمة ناشئة على وجه التحديد عن تضارب المصالح والطموحات الشخصية بين اثنين من القادة السياسيين في البلد وضعا أطماعهما في تولي السلطة فوق مصالح واحتياجات مواطنيهما. فأي تناقض هذا مع نموذج كولومبيا وجهودها المبذولة في عملية السلام. ،وأي تناقض هذا بين أولئك الذين تحلوا بالشجاعة الكافية التي تمكنهم من بذل كل جهد ممكن لتحقيق السلام، وهؤلاء الذين ما كلّوا عن شن الحرب والسعي إلى تحقيق المصالح الشخصية فحسب. إنه لأمر محزن حقا.

لكن ولحسن الحظ فإنه يجب علينا أن نشيد – في خضم هذا كله – بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم في السعي لاستئناف العملية السياسية. ولكن ليس ممكنا لأي جهد من جانب مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي أو الهيئة أن يحقق الحد الأدنى من النجاح ما لم يلتزم القادة السياسيون في جنوب السودان بتلبية احتياجات المواطنين.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة الصينية على تنظيم هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد القاسم وين، ورئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، الرئيس فيستوس موغاي، على التزامهما وإحاطتيهما الإعلاميتين النيرتين. وأود أن أشدد على نقطتين.

أولا، لقد أصبحت تعبئتنا للجهود أكثر ضرورة من ذي قبل، نظرا للمعاناة التي تؤثر سلبا على المزيد من المدنيين. وعلى الرغم من موسم الأمطار، لا يزال القتال مستمرا في جنوب السودان وتترتب عنه عواقب مأساوية على المدنيين. وتسببت الاشتباكات الأخيرة حول بلدة باقاك في فرار المزيد من الأشخاص من ديارهم، ما يؤدي إلى زيادة تدفق المشردين واللاجئين. وما تزال الحالة الإنسانية حرجة. وبالرغم من أن بعض المناطق في البلد قد تجاوزت حالة المجاعة إلا أن شبح الجوع وسوء التغذية لا يزال يخيم على الكثير من المدنيين. وغالبا ما تكون النساء والفتيات أول ضحايا هذه الحالات.

وأود أن أثني في ذلك السياق، على جهود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التي اتخذت موقفا قويا لأجل الوفاء بولايتها المتمثلة في حماية المدنيين. وندعو البعثة إلى مواصلة العمل تحقيقا لتلك الغاية، غير أن العقبات المقيتة التي تعترض جهودها وجهود العاملين في المجال الإنساني لا تزال هائلة ومتعددة. وتدين فرنسا بشدة تلك العقبات.

وبطبيعة الحال، فإن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق حكومة جنوب السودان. وعليه، فإننا ندعوها إلى بذل قصارى الجهد لأجل ضمان التعاون السلس مع البعثة

وتيسير وصول المنظمات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني. ويشمل ذلك السماح بالوصول إلى جميع المناطق التي يتعرض فيها المدنيون للخطر.

وأخيرا، لا يزال واجبا السماح بالنشر الكامل لقوة الحماية الإقليمية، بالرغم من مرور عام على إنشائها تقريبا. ومع أننا نرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة في ذلك الصدد، إلا أنه لا تزال هناك العديد من التحديات والعقبات التي يجب تجاوزها.

ويجب على المجلس أيضا أن يضطلع بمسؤولياته. ويجب علينا أن نكفل إبرام اتفاق لوقف الأعمال العدائية وتنفيذه في أقرب وقت ممكن. ويجب علينا أيضا أن نواصل النظر بجدية في سبل الحد من مستوى العنف في البلد. وما فتئت فرنسا ترى منذ وقت طويل أن من شأن حظر الأسلحة أن يسهم في تحقيق ذلك الهدف.

ثانيا، إن العلامات المشجعة على الجبهة السياسية يجب تركيزها وتحقيقها من خلال دعمنا.

وبعض التطورات السياسية التي حدثت مؤخرا توفر أسبابا للأمل في إحراز التقدم السياسي الحقيقي. ونرحب على وجه الخصوص بإنشاء الطرائق وتحديد الجدول الزمني لتنفيذ منتدى التنشيط الرفيع المستوى لاتفاق السلام في جنوب السودان خلال اجتماع مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الذي عقد في ٢ تموز/يوليه. وينبغي لهذا القرار أن يشحذ الجهود الحالية لاستئناف العملية السياسية.

نرحب أيضا بالإجراءات التي اتخذتها مختلف الأطراف الفاعلة في دعم العملية السياسية. ونشيد بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي والمبعوث الخاص للأمين العام، وبالطبع، بجهودكم الرئيس موغاي، وكذلك جهود أوغندا وكينيا، التي يجب أن تساعد مبادراتهما على دفع عملية السلام قدما. وتؤيد فرنسا الجهود التي تبذلها جميع هذه الجهات الفاعلة، وينبغي الإشارة إلى أن التنسيق الفعال فيما بينها شرط أساسي لضمان نجاح عملها.

ويجب أن يمكن هذا الحشد من إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام المبرم عام ٢٠١٥، الذي يظل حجر الزاوية في العملية السياسية. ويجب أن يكون الحوار الوطني شاملا للجميع حقا بغية تعبئة دينامية إيجابية ودائمة.

ويجب ألا نغفل ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب أو ضرورة كفالة محاسبة الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان. وهذا يعني تشكيل محكمة مختلطة في أقرب وقت ممكن، واضطلاع الاتحاد الأفريقي بدور قيادي فيها.

لقد كان صيف عام ٢٠١٥ صيفا مفعما بالأمل، بتوقيع اتفاق السلام. وكان صيف عام ٢٠١٦ صيف الوهم والعنف باندلاع أزمة في جوبا في تموز/يوليه. ويجب أن يكون صيف هذا العام صيفا لتحقيق التقدم المستدام؛ ونحن مدينون لشعب ذلك البلد، الذي عانى لفترة طويلة جدا.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام المساعد السيد وين والرئيس موغاي على إحاطاتيهما الإعلاميتين الشاملتين أمام المجلس هذا الصباح.

وما زالت الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في جنوب السودان مثيرة لبالغ القلق. ولا يزال النزاع الجاري يؤثر تأثيرا عميقا على شعب جنوب السودان، في إطار فرار مليوني شخص تقريبا من البلد وحاجة نصف السكان المتبقين إلى المساعدة. وكما قيل من قبل، فإن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لحل النزاع وإنهاء معاناة السكان. ويجب مضاعفة الجهود المبذولة في هذا الصدد وتشجيعها.

وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرات التي اتخذتها مؤخرا البلدان المجاورة لجنوب السودان، وبخاصة قرار الهيئة الحكومية

الدولية المعنية بالتنمية بعقد منتدى رفيع المستوى لإعادة التنشيط وموافقة مجلس وزراء الهيئة على تحديد جدول زمني مفصل لتنفيذ هذا القرار. وينبغي للمنتدى أن يساعد في دفع الأطراف نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وعملية سياسية ذات مصداقية. ونرحب أيضا بالجهود التي بذلتها أوغندا والرئيس موسيفيني، وكذلك الاتحاد الأفريقي، في دعم العملية. إن التزام الهيئة بإشراك جميع الأطراف، بما في ذلك المجموعات المنفصلة والجهات المعنية الأخرى، يكتسي أهمية خاصة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لتأكيد الحاجة إلى تعزيز دور المرأة ومشاركتها في هذه العملية.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء أنه بالرغم من هذه الجهود الإقليمية والإعلانات المتكررة من جانب الرئيس كير بوقف إطلاق النار من جانب واحد، لا تزال هناك تقارير عن اندلاع أعمال القتال العنيف. والمواجهات التي وقعت مؤخرا حول باقاك وتوريت مقلقة للغاية وتبين أن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد بدأ عمليات هجومية جديدة مما يشكك في الإرادة السياسية للتوصل إلى حل سلمي. وندعو جميع الأطراف إلى إلقاء السلاح فورا والانضمام إلى وقف إطلاق النار، كما أكد المجلس في مناسبات عديدة. وفي حين أن هذا أولا وقبل كل شيء ضرورة إنسانية، لا يمكن أبدا أن تتحقق عملية سياسية مجدية ما لم يتم إنهاء القتال، كما أكد ممثلو إثيوبيا والبلدان الأخرى هذا الصباح.

وفي مواجهة هذه التطورات الأخيرة، من الضروري أن يظل مجلس الأمن موحدا ويعزز تكثيف الجهود الإقليمية. لقد دعونا إلى إنهاء العنف والإفلات من العقاب؛ وإلى زيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية؛ إلى أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من القيام بعملها؛ وإلى الدعم السياسي لتنفيذ اتفاق السلام. ويجب توضيح أننا نعتزم متابعة قراراتنا.

وينبغي أيضا مواصلة تنسيق جهودنا تنسيقا جيدا مع الجهود التي تبذلها المنطقة. ونتطلع إلى زيارة مجلس وزراء الهيئة إلى جوبا الأسبوع المقبل. وستكون هذه فرصة هامة لانخراط الأطراف في حوار بشأن الحاجة إلى الالتزام فورا بوقف إطلاق النار وتيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والدخول في عملية سياسية مجدية. إن جلسة اليوم توضح أن وفد الهيئة يتمتع بدعمنا وتأييدنا الكاملين.

ولا تزال الحالة الإنسانية تزداد سوءا، ولا سيما في مجال الأمن الغذائي. وفي الوقت نفسه، يزداد تقييد إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، مع وقوع ١٠٠ حادثة تتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في حزيران/يونيه، وهو أعلى رقم يسجل في شهر حتى الآن في عام ٢٠١٧، كما ذكر الآخرون. وتقوم الحاجة إلى زيادة تمويل المساعدات الإنسانية، ويجب أن تظل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية أولوية رئيسية.

ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لاستجابتها بسرعة لكفالة حماية المدنيين في جنوب السودان. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام، تتحمل النساء والفتيات والأطفال وطأة الأزمة. ونشجع البعثة على مواصلة الاستجابة بصورة استباقية للمستضعفين، بما في ذلك التصدي للعنف الجنسي والجنساني. ونشيد بالممثل الخاص شيرير على إشراك الحكومة في تفعيل مقترح ”الخدمات الشاملة“ لكفالة عمل البعثة على نحو فعال، وندعو الحكومة إلى الإسراع بإنشاء هذه الآلية.

كلما طال أمد هذا النزاع، ازدادت مشقة الطريق نحو الانتعاش والمصالحة والسلام. والقيادة التي أبدتها الجهات الفاعلة الإقليمية تستحق دعمنا النشط، لأن الجهود الموحدة والاستباقية والحازمة صوب السلام طال انتظارها.

السيد إنشاوستي جوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): نشكر وفد الصين على عقد جلسة إحاطة مفتوحة، لأنه يجب على مجلس الأمن أن يواصل متابعة الحالة في جنوب السودان. كما نعرب عن شكرنا على المعلومات التي قدمها اليوم الأمين العام المساعد السيد القاسم وين. ونرحب بعمله وعمل فريقه، وهو عمل يضطلعون به في

ظل الظروف الصعبة للغاية التي نشهدها اليوم في أحدث بلدان العالم عهدا. كما نرحب بصفة خاصة بالسيد فبستوس موغاي، رئيس لجنة الرصد والتقييم المشتركة. وتكرر بوليفيا دعمها وتقديرها لما يقوم به من عمل.

في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١١، اختار أكثر من ٩٨ في المائة من مواطني جنوب السودان الاستقلال؛ وأصبح ذلك واقعا في ٩ تموز/يوليه من ذلك العام. واليوم، للأسف، بعد مرور ست سنوات على الاستقلال الذي حققته جنوب السودان، ذهبت الوحدة التي عبرت عنها عندئذ أدراج الرياح.

إن جمهورية جنوب السودان تواجه أزمة اقتصادية وسياسية وأمنية وإنسانية لا تزال تمنع العديد من مواطنيها من رؤية أهداف الاستقلال تتشكل بالفعل. وتود بوليفيا أن يتمتع شعب جنوب السودان الشقيق بالسلام والتنمية التي يستحقها وبالإمكانات التي يمكن لبلد هكذا أن يوفرها.

ونحيط علما بالخطاب التصالحي الذي ألقاه الرئيس سلفا كير بمناسبة الذكرى السادسة للاستقلال. إذ ذكر أن الحرب ليست خيارا، وناشد الجهات التي لم تفعل ذلك بعد إلى احترام وقف إطلاق النار.

وتتمثل الخطوة الأولى نحو تحقيق السلام في وقف الأعمال العدائية. ويجب أن نواصل العمل لتحقيق ذلك، ويجب على المجتمع الدولي دعم الجهود التي بذلت مؤخرا في ذلك الصدد. غير أن على أبناء جنوب السودان أنفسهم تولي زمام العملية، والالتزام الكامل من جميع الأطراف الفاعلة أمر حاسم الأهمية. ويجب تنحية الانقسامات الداخلية والتناحر داخل الحكومة وفي المعارضة جانبا، وكذلك جميع الخلافات المتعلقة بمن يحكم ومن يصبو إلى الحكم. ورفاه المواطنين يجب أن يكون دائما الهدف الرئيسي.

وإن استعادة زخم العملية السياسية ليس إلا الخطوة الثانية. وضمان تنفيذ اتفاق عام ٢٠١٥ هو السبيل للمضي قدماً. وسياسة الشمول والحوار الحقيقي هما من العناصر الأساسية. وكما ذكر المبعوث الخاص هايسوم – الذي نكرر دعمنا لجهوده – في إحاطة إعلامية سابقة، فإن ثمة اتفاقا بين بعض جماعات المعارضة والحكومة. وللهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية دور هام جداً تؤديه في هذا الصدد. وننتظر عقد المنتدى الرفيع المستوى بشأن تنشيط اتفاق عام ٢٠١٥. وفي هذا السياق، نرحب بتعيين السفير إسماعيل ويس مبعوثا خاصا للهيئة إلى جنوب السودان ونؤكد له دعمنا غير المشروط لعمله.

وتود بوليفيا أن تؤكد مجدداً دعمها للجهود الإقليمية في السعي إلى إيجاد حل للحالة. وكما يبيّن بيان الهيئة الصادر في ٢ تموز/يوليه، يجب على الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وغيرهما من الشركاء دعم الجهود الرامية إلى تنشيط الاتفاق. ولذلك، فمن المهم تسليط الضوء على الجهود التي يبذلها الرئيس موغاي لإحياء العملية السياسية. وستكون توصياته بالغة الأهمية للمنتدى الذي دعت الهيئة إلى عقده.

ونشير أيضاً إلى أن المجاعة في البلد باتت تحت السيطرة. ونقدر كثيراً الجهود الهائلة للعاملين في المجال الإنساني وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في هذا الصدد، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.، آخر الأرقام الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تشير إلى أن ٦ ملايين شخص – أي ٥٠ في المائة من السكان – سيحتاجون إلى مساعدة غذائية في هذا الشهر. وسيكون من المهم للغاية كفالة الوصول الآمن ودون عوائق للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وللبعثة.

وفيما يتعلق بنشر قوة الحماية الإقليمية، نرحب بالتقدم الذي أحرزته السرايا الهندسية وسرايا النشر السريع، وهو الأمر الذي نأمل أن تستكمله في هذا الشهر. ونشجع البعثة والحكومة على العمل معاً لتحقيق ذلك. إن المساعدة التي يمكن أن تقدّمها قوة الحماية الإقليمية إلى البعثة أمر أساسي إذا أُريدَ لها أن تكون قادرة على ضمان حماية المدنيين. فعلى سبيل المثال، ترتبط

التحسينات الأمنية في المناطق الريفية بالتنمية الزراعية، وهو أمر مهم لزيادة الإنتاج الاقتصادي، وبخاصة إنتاج المحاصيل، وذلك لمكافحة المجاعة وتحسين الظروف المعيشية في جنوب السودان. وأخيراً في هذا الصدد، ينبغي أن نسلط الضوء على العمل الهام الذي تقوم به البعثة التي كثفت دورياتها على أرض الواقع. ونقدّر الخطوات التي تتخذها لتحسين فعالية جهودها.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أشكر الأمين العام المساعد وين والرئيس موغاي على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم.

إن الحالة على أرض الواقع ما زالت مروّعة جداً. ويحتاج نصف سكان جنوب السودان إلى الغذاء أو أشكال المعونة الأخرى. وما زالت سلطات جنوب السودان تنتهك اتفاق مركز القوات، بما في ذلك حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفي لأفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وعلى الرغم من الالتزامات بشأن إتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، فقد تزايد عدد الهجمات على العاملين في المجال الإنساني. كما تتدهور حالة حقوق الإنسان، حيث وجد ٢٥٠ طفلا أنفسهم في مرمى نيران الأطراف المتحاربة وهنالك زيادة في اعتقال الصحفيين، وهذان مجرد مثالين. ورغم إعلان الحكومة وقف إطلاق النار من جانب واحد، لا يزال القتال مستعرا. وفي هذا السياق، أود أن أشيد بالسودان على اتفاق السنة الواحدة الذي أعلنه للسماح بتدفق المعونة إلى اللاجئين من جنوب السودان بعد فتح الممرات الإنسانية، وذلك في تأكيد على الروح البنّاءة التي أبدتها الخرطوم في هذه الأزمة.

ونؤكد من جديد إيماننا الراسخ بأن الحل الوحيد للأزمة حل سياسي، وهو موقف اتخذناه في الجلسات السابقة للمجلس وعلى المستوى الثنائي وبصفتنا رئيساً مشاركاً لمنتدى الشركاء في مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المعقود في ١٢ حزيران/يونيه. ومن الواضح لنا جميعاً أنه من دون تعاون أعضاء الهيئة، لا يمكن إحلال السلام في جنوب السودان. وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، فإن الهيئة الحكومية الدولية هي المنظمة التي يمكنها ويجب عليها أن تحدد مسارا سياسيا للحوار الشامل للجميع بين أطراف النزاع في جنوب السودان. ولذلك، فإننا نقدر كثيراً تزايد كثافة العمل الدبلوماسي في الأسابيع الأخيرة.

والبيان الصادر عن مؤتمر القمة الوزاري للهيئة في ٢ تموز/يوليه خطوة هامة في ذلك الاتجاه. كما أننا نتفق مع الأمين العام في أن نشر قوة الحماية الإقليمية في جوبا، والذي يجري ببطء، سيساعد البعثة على التركيز بفعالية أكبر على مناطق أخرى من البلد. ولذلك، ندعو سلطات جنوب السودان إلى تسهيل انتشارها السريع.

غير أن ذلك لن يكون حلاً سحرياً. فقادة جنوب السودان هم الذين يجب أن يتفاوضوا بشأن السلام. وهم يتحملون مسؤولية إنهاء النزاع وتقديم الغذاء والحماية إلى سكان البلد، أو مواجهة المساءلة على الإخفاق في ذلك. وفي هذا الصدد، لا بدّ من الإسراع في العمل لإنشاء محكمة مختلطة.

في الختام، ستواصل إيطاليا العمل على جبهتين. فعلى الصعيد السياسي، سنبذل جهودا في كل محفل ممكن لتشجيع إيجاد حل للأزمة، بدءاً من أصحاب المصلحة في جنوب السودان، بما في ذلك المجتمع المدني والجهات المعنية الإقليمية. وعلى الصعيد الإنساني، سنقدم برامج للمعونة والتمويل بهدف معالجة حالات الطوارئ في البلد. كما أننا نتطلع إلى أن نسمع من وكيل الأمين العام لاكروا، الذي يقوم حالياً بزيارة إلى المنطقة، ونأمل أن تعيد قناة الاتصال غير المباشر التي أعيد فتحها بين قادة جنوب السودان تنشيط العملية في مؤتمر القمة الوزاري المقبل للهيئة الذي سينعقد في ٢٤ تموز/يوليه.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الأمين العام المساعد وين على إحاطته الإعلامية

الموضوعية. ونحن أيضاً ممتنّون للأمين العام على التقييم المتوازن الذي قدمه مرة أخرى في تقريره الشهري، وممتنون أيضاً للرئيس موغاي على بيانه المفصل.

ونتشاطر الرأي القائل بأن الحالة في جنوب السودان لا يمكن أن تستقر إلا من خلال وقف مستدام لإطلاق النار وبدء عملية مصالحة وطنية شاملة للجميع. لقد كان للأزمة في جنوب السودان بالفعل عواقب إنسانية وخيمة. وحدث أسوأ تأثير لتصاعدها في المنطقة دون الإقليمية، حيث أسفر عن زيادة كبيرة في تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى الموقف البناء للبلدان المجاورة لجنوب السودان، ولا سيما السودان، في المساعدة على تخفيف الحالة الإنسانية. كما أننا لا نعتقد أن من المنصف إلقاء اللوم في العنف الجاري على جوبا بشكل حصري، التي سبق أن أعلنت وقفا لإطلاق النار من جانب واحد. ومن المهم للغاية ضمان أن تتخذ المعارضة خطوات مماثلة. وما زلنا نعتقد أن التهديد بالجزاءات لن يساعد في حل الأزمة، بل قد يجعلها أسوأ – وهو رأي يتوافق مع رأي الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبلدان أخرى من المنطقة.

ونشير إلى أن وحدات متقدّمة من قوة الحماية الإقليمية بدأت في الانتشار في جنوب السودان في أيار/مايو. ونفترض أن الهيئة الحكومية الدولية والأمانة العامة للأمم المتحدة ستواصلان العمل مع السلطات في جنوب السودان بشأن طرائق مقبولة لتلك العملية. ونود أن نشير إلى أن جوبا حافظت على موقفها البناء بشأن مسألة قوة الحماية الإقليمية، حيث يشهد قرار الحكومة بشأن توفير قطع أرض لقواعد القوة على ذلك. ونحث جنوب السودان والبلدان المساهمة بقوات فيها على العمل معاً لتمكين القوة الإقليمية من الوصول إلى حالة الجاهزية العملياتية.

ونأمل في نجاح الحوار الوطني الذي دشنه الرئيس كير في أيار/مايو بمشاركة جميع المجموعات العرقية والجهات السياسية المعنية ومختلف قطاعات السكان، بهدف تحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء النزاع في جنوب السودان، ونحث الجميع على تقديم دعمهم الكامل له. ونود أن نشير إلى الجهود الشخصية للأمين العام أنطونيو غوتيريش في هذا المجال، ونرحب بالجهود المنسقة التي تبذلها الأطراف الفاعلة الإقليمية لتيسير التسوية في جنوب السودان. وينبغي ألا نهمل الإشارة إلى المبادرة التي أُطلقت في مؤتمر قمة الهيئة المعقود في حزيران/يونيه لإعادة تنشيط اتفاق السلام في جنوب السودان وإلى جهود أصحاب المصلحة الإقليميين لتنفيذه.

إننا على ثقة بأن الاتصالات من خلال الوساطة الأوغندية، مع الطرفين السودانيين الجنوبيين، سوف تؤتي ثمارها. وفي نفس الوقت، نود أن نحذر من الإفراط في التفاؤل. إن العملية السياسية ليست سوى في بدايتها. وهناك قدر كبير من العمل الشاق الذي ينتظرنا إذا أردنا أن نرى تقاربا في المواقف وأن نسعى إلى التوصل إلى حلول توفيقية. ويحدونا الأمل في أن يثمر التعاون فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود الانضمام إلى باقي المتكلمين لتوجيه الشكر إلى الأمين العام المساعد وين، والرئيس موغاي على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين. ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات والتوصيات التالية.

إننا نشعر ببالغ القلق جراء أنه، على الرغم من وقف إطلاق النار الأحادي الجانب الذي أعلنته الحكومة الانتقالية في شهر أيار/مايو، لا يزال الجيش الشعبي لتحرير السودان يواصل القتال.

ومن المقلق أيضا التصاعد الحاد في الحوادث المرتبطة بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والعنف ضد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، مما أدى إلى زيادة أعداد المشردين داخليا. وتقوض

مثل هذه الأعمال العدائية الجهود التي بذلتها الحكومة الانتقالية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم، الرامية إلى تيسير عملية السلام، وتزيد من تدهور الظروف الإنسانية والأمنية.

وفي هذا الصدد، نحث جميع أطراف النزاع على وقف القتال فورا، لا سيما في المنطقة الاستوائية الكبرى ومنطقة أعالي النيل الكبرى. ونحث أيضا جميع الأطراف على وقف الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، كي يتسنى الوصول إلى المواقع المتأثرة بالمجاعة. ونحث أيضا على ألا يواجه موظفو البعثة الاعتقال التعسفي أو الاحتجاز.

ونرحب بالقرار الصادر مؤخرا عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لعقد منتدى التنشيط، الذي سيشمل جميع الأطراف. وسيتيح للأطراف مناقشة كيفية تنفيذ اتفاق السلام والإعداد للانتخابات الديمقراطية المقبلة. ونأمل أن ترسي نتائج المنتدى الأسس اللازمة للمساعدة في بناء مؤسسات دولة مستقرة. وفي الوقت نفسه، علينا أن نضمن أن يكون الحوار الوطني الذي أطلقه الرئيس سلفاكير خلال شهر أيار/مايو شاملا وشفافا حقاً. وبغية تحقيق تقدم سياسي حقيقي، فإننا نحث الحكومة الانتقالية على إبداء الإرادة السياسية والمشاركة بشكل إيجابي مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية.

وثمة حاجة إلى توثيق التعاون والمساعدة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية، ورئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، وقادة البلدان المجاورة والشركاء الدوليين الآخرين. ولن تؤدي سوى الجهود المنسقة إلى تحقيق السلام والاستقرار اللذين طال انتظارهما في جنوب السودان. ونحن على اقتناع تام بضرورة تخصيص الحكومة موظفين لتشغيل المركز الجامع المقترح، مما سيؤدي إلى تحرير عمليات البعثة وحركة دورياتها.

ونود أن نشيد إشادة صادقة بأفراد البعثة والممثل الخاص لجنوب السودان شيرير على عملهم في هذه البيئة الصعبة في الميدان.

وفي الختام، تؤيد كازاخستان تأييدا تاما الجهود المتضافرة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وسنعمل مع المجلس والجهات الفاعلة الرئيسية لإيجاد حل دائم للنزاع في جنوب السودان، الذي ينبغي أن يظل في صدارة أولوياتنا.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): ليس من عادة السنغال الإدلاء ببيان عقب الإحاطات الإعلامية أو المشاورات. ولذلك، ستكون ملاحظاتي موجزة للغاية.

إننا نشيد بالسيد القاسم وين، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، وكذلك فخامة الرئيس فيستوس موغاي. ونشكرهما على إحاطاتيهما الإعلاميتين. وسأحصر ملاحظاتي في سؤال واحد.

بما أننا قد توصلنا جميعا إلى اتفاق بشأن ملاحظاتنا المتعلقة بالحالة، فماذا يجب علينا أن نقوم به كأعضاء في مجلس الأمن؟ قلنا جميعا إن هناك حاجة إلى لتنسيق بين المنطقة دون الإقليمية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبين المنطقة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. أثير المسألة، لأننا سنجتمع بعد لحظات في إطار المشاورات غير الرسمية، عندما يمكن أخيرا لمجلس الأمن اتخاذ تدابير ملموسة.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على المعلومات المفيدة التي عرضوها. ولدي ثلاث نقاط أود أن أطرحها باختصار.

أولا، أقل ما يقال أن الحالة الأمنية تبعث على القلق. وتدين أوكرانيا بقوة الاشتباكات المسلحة التي جرت يوم الإثنين في ولاية غوغريال، وشاركت المجتمعات المحلية فيها. وقد تحول نزاع على الماشية إلى معركة مسلحة كاملة، قتل خلالها عدد من الأشخاص وجُرح عدد أكبر. وهذا يساعد على إبراز حقيقة أن

الحالة في جنوب السودان لا تزال هشة للغاية، حتى في المناطق التي كانت تعتبر في السابق مستقرة. وأحطنا علما بحقيقة إعلان الرئيس كير بعد هذا الحادث، حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر في بعض أنحاء البلد. كما قرر أيضا إنشاء لجنة تحقيق. ومن المهم كفالة مساءلة المتورطين في عمليات القتل.

ويساورنا القدر نفسه من القلق إزاء التقارير الصادرة مؤخرا عن شروع القوات الحكومية في تقدمها العسكري في اتجاه معقل المعارضة في باقاك. وأدت الاشتباكات المسلحة بين الجانبين في أحياء المدينة، إلى فرار آلاف من المدنيين من ديارهم بالفعل.

أما النقطة الثانية، المتعلقة بالعملية السياسية، فإننا نتابع عن كثب المشاورات الجارية في المنطقة بشأن كيفية تعزيز السلام في جنوب السودان. ونرحب باختتام الدورة الاستثنائية التي عقدت مؤخرا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومجلس الوزراء بشأن جنوب السودان، التي اعتمدت مبادئ توجيهية لقيادة تنشيط اتفاق حل النزاع في جنوب السودان وخريطة الطريق صوب تنشيط منتدى رفيع المستوى.

وليست هذه هي المرة الأولى التي نتوقع من الطرفين أن يثبتا، بشكل نهائي، حسن النية الحقيقي من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن استعادة وقف دائم لإطلاق النار وبدء الأعمال التحضيرية، مع جدول زمني واقعي، لإجراء انتخابات ديمقراطية. وما لم تكن العملية شاملة للجميع، فلن يحالفها النجاح.

وتتعلق نقطتي الأخيرة ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونحن نأسف لاستمرار العراقيل التي تعيق عمل بعثة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. وتؤثر هذه العراقيل سلبا على قدرة البعثة على التنفيذ الفعال للمهام الحاسمة، التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن. ويجب أن تتوفر للبعثة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إمكانية الوصول دون عراقيل إلى المناطق المحتاجة، بغية التمكن من مساعدة المحتاجين، ولا سيما في المناطق المتضررة من الاشتباكات المسلحة التي جرت مؤخرا. وتظل أوكرانيا مقتنعة بضرورة أن يتكلم مجلس الأمن بصوت واحد. ويجب أن يواصل عمله مع حكومة جنوب السودان، على الصعيدين الجماعي والثنائي، بغية إزالة العقبات التي تعترض عمليات البعثة ونشر قوة الحماية الإقليمية. وليس لدينا أي شك في أن هذا النشر يصب في مصلحة الحكومة إذا كانت حقا تسعى لإحلال السلام في البلد.

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر السيد وين، وفخامة الرئيس موغاي على إحاطاتيهما الإعلاميتين الشاملتين، اللتين أتاحتا لنا الاطلاع على مستجدات الحالة في جنوب السودان.

تود اليابان أن تعرب عن بالغ قلقها إزاء الحالة الميدانية، ولا سيما فيما يتعلق بتقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان صوب باقاك. إنه يقوض وقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنه الرئيس كير، ويناقض ادعائه يوم الاستقلال أن الحرب ليست خيارا. وندعو إلى ضبط النفس من جانب كل من الحكومة والمعارضة. ومما يثير القلق أيضا إجلاء المقيمين وعمال المعونة مرة أخرى، من ولاية أعالي النيل بسبب تقدم الجيش الشعبي في باقاك. ونحث على الاستخدام الفعال لآلية لجنة الرقابة الإنسانية الرفيعة المستوى، بغية تعزيز إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

ومما يشجع اليابان عمل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، حاليا مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تنشيط اتفاق عام ٢٠١٥، من خلال العمل مع المجموعات المستبعدة في السابق. وتقوم حكومة جنوب السودان أيضا بالإعداد للاجتماع الوزاري المقبل للهيئة، لنفس الغرض.

ويجب أن يتحد المجلس في حث جميع الأطراف على المشاركة البناءة في العملية حتى يسفر منتدى التنشيط المزمع عقد في أيلول/سبتمبر، استنادا إلى تلك الجهود الجماعية، عن نتائج إيجابية.

وللحوار الوطني الذي أُطلق مؤخرا نفس القدر من الأهمية. ونشيد بعمل اللجنة التوجيهية للحوار الوطني، وبخاصة جهودها الرامية إلى التواصل مع الأطراف الموجودة خارج جنوب السودان، فضلا عن المنظمات الشعبية في البلد. ويتطلب الحوار على الصعيد الوطني بناء الثقة على مستوى القاعدة الشعبية وأنشطة للمصالحة على المستوى المحلي. وتعمل اليابان بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار الجهود المحلية الرامية إلى تعزيز الشفافية والمصداقية من أجل كفالة إجراء حوار وطني حقيقي.

كما يتطلب الحوار الوطني بيئة مؤاتية لأهدافه، بما في ذلك عن طريق الوقف الفوري للأعمال العدائية والإفراج عن السجناء السياسيين. وقد شدد سفير اليابان في جوبا كذلك على هذه النقاط بشكل مباشر للرئيس كير وللنائب الأول للرئيس تعبان دينق قاي ولوزير الخارجية. وتحدد اليابان دعوتها جميع الأطراف إلى وقف القتال.

وأخيرا، نتطلع، فيما يتعلق بنشر قوة الحماية الإقليمية، إلى سرعة إنجاز نشرها، بما في ذلك من خلال الحل الفوري لمسائل تخصيص الأراضي وتسريع العمليات الإدارية. وزيادة التعاون بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة وحكومة جنوب السودان أمر مهم لتحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلا للصين.

تشكر الصين الأمين العام المساعد وين والرئيس موغاي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لقد تم إحراز تقدم في الآونة الأخيرة في العملية السياسية في البلد، بفضل الجهود المشتركة لحكومة جنوب السودان والأطراف المعنية. غير أن الحالة العامة لا تزال خطيرة ومعقدة في نفس الوقت. ويواجه البلد تحديات خطيرة في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية.

وتمثل التسوية السياسية السبيل الوحيد للخروج من هذه الحالة. ويتطلب تحقيق ذلك تكثيف الجهود من جانب حكومة وشعب جنوب السودان، من جهة، وزيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي، من جهة أخرى. ويجب أن يكون هناك تآزر على كلتا الجبهتين. ويجب أن تستند التسوية إلى الظروف الفعلية للبلد. ولا بد أن تعالج الأسباب الجذرية للحالة وأن تهدف إلى إيجاد دعم واسع للتسوية.

أولا، ينبغي إعطاء الأولوية للإسراع بالعملية السياسية في البلد والمحافظة على استقراره. لقد بذلت حكومة جنوب السودان جهودا تستحق الثناء للحفاظ على السلام والاستقرار الداخليين. وأطلق الرئيس كير رسميا الحوار الوطني في أيار/مايو، وأعلن عن وقف إطلاق النار من جانب واحد، ليهيء، بالتالي، ظروفا مواتية لتيسير العملية السياسية.

وقد توصلت حكومة جنوب السودان، في الوقت الحاضر، إلى اتفاق مع بعض جماعات المعارضة، وهو ما تقدره الصين. وتأمل الصين أن يواصل المجتمع الدولي دعمه الكامل للدور القيادي الذي تضطلع به حكومة جنوب السودان في معالجة المسائل الداخلية؛ وأن يعزز اتصالاته وتنسيقه مع الحكومة؛ وأن يواصل، في نفس الوقت، تعزيز حواراته مع الأطراف المعنية، وحثها على التخلي عن الخيار العسكري والعودة إلى المسار السياسي. ومن الأهمية بمكان، في الوقت نفسه، تعزيز شمول الحوار الوطني وحل الخلافات بين هذه الأطراف عن طريق الحوار والمفاوضات بغية تقوية الثقة المتبادلة.

ثانيا، من المهم مواصلة دعم الدور القيادي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الاضطلاع بمساعيها الحميدة. فالمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، تستفيد من مزاياها الفريدة وتكثف مساعيها الحميدة. وقد عقدت الهيئة، في الآونة الأخيرة، مؤتمر قمة استثنائيا واجتماعا مع مجلس وزراء جنوب السودان، جرت

خلالهما مناقشات بناءة بشأن كيفية تيسير وتنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، وطُرحت أفكار ومقترحات. وتعرب الصين عن تقديرها في ذلك الصدد. وترحب بعقد الهيئة الحكومية الدولية المنتدى الرفيع المستوى للتنشيط وتأمل في أن تواصل المنظمات الإقليمية تعزيز التبادل والاتصال والتنسيق مع الحكومة، وإرسال رسالة موحدة إلى العالم الخارجي والعمل في تآزر من أجل إيجاد حل سياسي.

ثالثا، من الضروري تعزيز المساعدة الإنسانية والاقتصادية لجنوب السودان. فنتيجة للنزاع الذي طال أمده، تعرضت أسس جنوب السودان الاجتماعية والاقتصادية لأضرار بالغة، وتعاني التنمية الاقتصادية من صعوبات نتيجة للجفاف طويل الأمد وغيره من الظروف الجوية القاسية. والبلد الآن يواجه مخاطر جدية لحدوث مجاعة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز الطابع الهادف والمنسق لمساعدته، مع إيلاء الأولوية للمجالات التي تشمل الهياكل الأساسية الحيوية، مثل الزراعة والري والطرق، والتركيز عليها بغية تحسين الظروف من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقرب وقت ممكن ورفع مستوى معيشة السكان المحليين لتعزيز عملية تعمير وطني ليتسنى العمل تدريجيا على حل الأسباب الجذرية للنزاع الحالي.

وتثني الصين على جهود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في الاضطلاع بولايتها وعلى الدور الهام الذي تضطلع به في صون الاستقرار في جنوب السودان. ونأمل أن تعزز الأمانة العامة والبعثة اتصالاتهما مع حكومة جنوب السودان، وأن تحلا المسائل المتعلقة بتعاونهم على النحو السليم وتحسين أداء وفعالية البعثة بحيث تستجيب بشكل أفضل للحالات المعقدة.

ما فتئت الحكومة الصينية تدعم عملية السلام في جنوب السودان وتقدم المساعدة إلى البلد، في حدود قدراتها، من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. وقدمت الصين مساعدات غذائية قبل عدة أيام من خلال برنامج الأغذية العالمي، بلغ مجموعها ٥ ملايين دولار إلى جنوب السودان، وقدمت الصين مساعدة غذائية، من خلال قنوات ثنائية، بلغ مجموعها ٧٥٠ ٨ طنا وما قيمته ٥ ملايين يوان من الأدوية المضادة للملاريا بغية مساعدة شعب جنوب السودان على التصدي للمجاعة ومكافحة ذلك المرض.

وأرسلت الصين أكثر من ١ ٠٠٠ من حفظة السلام إلى جنوب السودان، في الآونة الأخيرة. وُمنح ٣٣١ جنديا من أفراد الكتيبة الهندسية الصينية والأفرقة الطبية المنتشرة في جنوب السودان أوسمة شرف الأمم المتحدة للسلام. وستواصل الصين الاضطلاع بدور بناء في مساعدة البلد على تحقيق السلام والاستقرار الدائمين والتنمية المستدامة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن للسيد موغاي للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيد موغاي (تكلم بالإنكليزية): بما أنني لم أفهم سؤال ممثل السنغال، هلا تكرم بتكراره.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالإنكليزية): سأل أعضاء مجلس الأمن عن الذي ينبغي للمجلس أن يفعله الآن، في رأيكم، في الوقت الذي يتفق فيه الجميع على أنه يتعين على المنطقة والمنطقة دون الإقليمية، بمشاركة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وهي الهيئة العالمية، مواءمة نهجهم لمساعدة جنوب السودان على الخروج من هذه الأزمة الصعبة. وقد طرحنا سؤالنا، آخذين أنفسنا في الاعتبار لأننا سنجري مشاورات في غضون لحظات قليلة. وإذ أننا على وشك الشروع في مشاورات، فقد رأى الرئيس أنه ربما تكون لديك بعض الأفكار المتعلقة بسؤالي.

الرئيس (تكلم بالصينية): السيد موغاي، هل يمكنكم توضيح هذه النقطة؟

السيد موغاي (تكلم بالإنكليزية): إذا كان الأمر يتعلق بالسؤال عن أمنياتي، فإنني أود أن تتكلم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بصوت واحد. وذلك ما أردت قوله. وفي الوقت الحاضر فإن النُهج التي تتبعها هذه الهيئات ليست متماثلة، وسيواصل جنوب السودان الاستفادة من تلك الاختلافات في النهج. وأعتقد أنه كان بمستطاع السلطات المعنية – الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية والأمم المتحدة – أن تحذّر جنوب السودان بطريقة أكثر حزما مما ترمي إلى قوله تلك الكيانات.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد ملوال (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني ويشرفني أن أخاطب مجلس الأمن تحت رئاستكم، سيدي. وأود أن أبدأ بتقديم التهنئة لكم ولوفدكم على توليكم رئاسة المجلس خلال شهر تموز/يوليه، وعلى حسن إدارتكم للمجلس هذا الشهر. وأود أن أؤكد لكم كامل دعم وتعاون وفد بلدي معكم في مساعيكم المبذولة خلال الأيام القليلة المتبقية من رئاستكم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد القاسم وين، والرئيس السابق فيستوس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، الذي ينضم إلينا من جوبا.

وأود أن أؤكد مجددا التزام حكومة الوحدة الوطنية بنشر قوة الحماية الإقليمية. ونعرب عن سعادتنا بالتطورات الإيجابية فيما يتعلق بنشر القوة، خاصة وأن بعض وحداتها ومعداتها قد نشرت في جوبا بالفعل. ويسعدنا علاوة على ذلك أن أبلغ المجلس أن حكومة الوحدة الوطنية قد أحرزت في ١٨ تموز/يوليه، أي قبل يومين فقط، تقدما نحو مجمع الخدمات الموحدة المقترح بتعيين موظفين وطنيين للعمل فيه. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن القصد من ذلك المجمع هو حل العقبات أمام بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بما في ذلك تيسير عمليات تخليص المعدات والإمدادات. وإن لدى حكومة الوحدة الوطنية الإرادة السياسية والعزم اللازمين لمواصلة العمل عن كثب مع البعثة والجهات الفاعلة الإنسانية لمعالجة أي مسائل معلقة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المنظمات الإنسانية على تعبئة جهودها الهائلة والمستمرة منذ بداية الأزمة، وعلى التزامها المستمر بالعمل مع شعب جنوب السودان في ظل التحديات التي يواجهها. وبالرغم من رفع حالة التأهب لخطر المجاعة في جنوب السودان، ما يدل على حدوث تحسّن في الأمن الغذائي، إلا أن الحالة الإنسانية لا تزال متدهورة. وما زلنا نحث أصدقاء جنوب السودان والمجتمع الدولي على الوفاء بالتعهدات المعلنة كي يتسنى سد الفجوة الإنسانية التي تواجهها مختلف المنظمات الإنسانية.

وكما أُبلغ عنه في الإحاطة الإعلامية المقدمة مؤخرا في الشهر الماضي (انظر S/PV.7982) فإن أعمال الحوار الوطني الذي بدأ بالفعل تحرز تقدما. ومن الضروري أن أبلغ هنا أن الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية قد بدآ جهودهما للوصول إلى أصحاب المصلحة الآخرين سواء في جنوب السودان أم خارجه، في مسعى لإشراكهم في مبادرة الحوار الوطني. وتولي أحد الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية قيادة وفد إلى جنوب أفريقيا للاجتماع بالسيد ريك ماشار، الذي رفض مقابلته ووفده للأسف. وذلك أمر مؤسف حقا لأن القصد من الحوار الوطني هو أن يكون منتدى يتمكن فيه شعب جنوب السودان من الإدلاء بآرائه ورفع تظلماته، بمن فيهم السيد ريك ماشار نفسه.

وبالتالي، تحث الحكومة السيد ريك ماشار وغيره من جماعات المعارضة المسلحة على إعادة النظر في مواقفهم إزاء الحوار الوطني. ولا يمكن للحوار الوطني أن يكون شاملا إلا بمشاركتهم، إلا أن نجاحه لا يتوقف على تلك المشاركة. ولذلك

فإن من الحكمة أن يضع هؤلاء القادة مرارتهم الشخصية جانبا ويرحبوا بالمبادرات الساعية إلى إيجاد حل سلمي دائم لشعب جنوب السودان.

وختاما، تعرب حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية عن امتنانها المستمر للدور الذي تقوم به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره في السعي إلى تحقيق السلام الدائم والاستقرار والرخاء في جنوب السودان. وتتفق حكومة جمهورية جنوب السودان مع المجتمع الدولي على أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة عملية سياسية تحظى بقبول وترحيب شعب جنوب السودان. ومن ذلك المنطلق، قبلت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية القرار الصادر عن مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية مؤخرا والداعي إلى عقد مناقشة رفيعة المستوى بهدف تنشيط تنفيذ اتفاق السلام في جنوب السودان. ويسعدنا التنويه، نتيجة للقرار المذكور، إلى أن وزراء خارجية الهيئة الحكومية الدولية سيعقدون اجتماعا في جوبا في الأيام القليلة القادمة، ونتمنى لهم النجاح في مداولاتهم.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.